المجلس القومي للمرأة

الرد على الإدعاءات المناهضة لوثيقة الأمم المتحدة لمنع العنف ضد المرأة

المجلس القومي للمرأة

١٥ شارع محمد حافظ ـ من شارع الثورة ـ المهندسين ـ الجيزة

ت: ٣٧٦٠٣٥٨١ ـ ٣٧٦٠٣٥٢٩ ـ ف: ٣٧٦٠٣٥٠٨

website:www.ncwegypt.com

e-mail:ncw@ncwegypt.com

الرد على الإدعاءات المناهضة لوثيقة الأمم المتحدة لمنع العنف ضد المرأة

الطبعة الأولى
٢٠١٣

١٥ شارع محمد حافظ - من شارع الثورة - المهندسين - الجيزة
ت: ٣٧٦٠٣٥٨١ - ٣٧٦٠٣٥٢٩ - فاكس: ٣٧٦٠٣٥٠٨
website : www.ncwegypt.com
e-mail: ncw@ncwegypt.com

١٥ شارع محمد حافظ – متفرع من شارع الثورة – المهندسين – الجيزة

تليفون : ٣٧٦٠٣٥٢٩ – ٣٧٦٠٣٥٨١

فاكس : ٣٧٦٠٣٥٠٨

E-mail: ncw@ncwegypt.com

Website: www.ncwegypt.com

عنوان الكتيب :

الرد على الإدعاءات المناهضة

لوثيقة الأمم المتحدة لمنع العنف ضد المرأة

الطبعة الأولى ٢٠١٣

وفي الختام نحن نرى أن الهدف الأساسي من بياني كل من– الدكتور / يوسف القرضاوي والإخوان المسلمين والأحزاب والائتلافات المتشددة ، اللذين تناولا قضايا الأحوال الشخصية وهو الأمر الذي لم تتناوله وثيقة الأمم المتحدة ، حيث ركزت على موضوع العنف فقط ، نرى أن الهجوم ليس بسبب قضايا الأحوال الشخصية وإنما هدف المعارضين دفع مصر للخروج من اتفاقية السيداو واتفاقية الطفل ، مستندين إلى أن الدستور المصري لم يشر إلى التزام مصر بالاتفاقيات الدولية ، وهو أمر مبيّت من بعض الشخصيات المتشددة داخل الجماعة ، منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي . "وكان لهذين البيانين تأثير سلبي وسيء للغاية ، على وفود دول العالم ، وتسبب في إثارة تساؤلات وُجهت إلى الوفد المصري حول مستقبل النظام الحاكم في مصر الآن ، والتزاماته إزاء الاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها مصر من قبل .

قائمة المحتويات

- **مقدمة** ٥
- **الرد على الحقائق المغلوطة الصادرة ضد الوثيقة** ٨
- **أخطاء لغوية** ١٤

أخطاء لغوية

-هناك إدعاء بأن كلمة تمكين تعني بالإنجليزية "Enable" وأن كلمة "Empowerment" والمستخدمة في الأمم المتحدة تعني كلمة استقواء .

-ولكن الترجمة باستخدام قاموس أكسفورد إنجليزي عربي ، تشير إلى أن معنى كلمة "تمكين" تعني "Empowerment" وليس "Enable" والتي تعني "مكّن من" .

enable, v.t. l. (authorize ، خَوَّله أَعْطَاه أو مَنَحَه الحَقَّ في ... supply with means ... مَكَّنَ مِن	فَوَّضَ ، خَوَّلَ ، مَنَحَ سُلْطة empower, v.t.

- ووفقاً لمن يرى أن (الجندر) ما هو إلا (أداةً تحليليةً تفسر العلاقات بين النساء والرجال) وتداعيات هذه العلاقات وتأثيرها على دور ومكانة المرأة في المجتمع ... فإنهم يحددون مفهوم النوع الاجتماعي Social Gender بأنه عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع ، وتسمى هذه العلاقة (Gender Relationship) تحكمها (عوامل مختلفة اقتصاديةً واجتماعيةً وثقافيةً وسياسيةً ودينيةً) عن طريق تأثيرها على (قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والتنظيمية ، التي تقوم بها المرأة والرجل) !!

- وغالباً ما تؤدي هذه العلاقة إلى (عدم اتزان) على حساب المرأة ، في (توزيع القوة) وتكون النتيجة احتلال الرجل (مكانةً فوقيةً) بينما تأخذ المرأة (وضعاً ثانوياً) في المجتمع . ويرون أن مكانة المرأة والرجل في المجتمع يجب أن تُوجِد مُناخاً مناسباً (للتنمية الفعّالة في المجتمع) ويمكن (فقط لعلاقة النوع الاجتماعي) أن تكون متوازنةً إذا ما حولنا استبدال مفهوم (القوة Power) إلى مفهوم (التمكين Empower) ، أي القوة لإنجاز شيئاً ما ، والتمكين يهدف لإيجاد الظروف التي تساعد الرجل والمرأة على السواء ، أن يوجها احتياجاتهما اليومية والمستقبلية .

(الجنس البيولوجي – الجنس الاجتماعي – الدور الاجتماعي – النوع الاجتماعي) وحالياً يستخدم مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) للتعبير عن عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع .

–بمعنى أن (الجندر يوضح العلاقة التي تنشأ بين الرجل والمرأة على أساس اجتماعي وسياسي وثقافي وديني) أي الاختلافات التي (صنعها البشر عبر تاريخهم الطويل) !! بمعنى أن (الجنس Sex يولد به الإنسان بيولوجياً فهو غير قابل للتغيير ، أما الـ Gender النوع الاجتماعي فهو قابل للتغيير لأنه يتكون اجتماعياً ... ولهذا فإن دعاة مصطلح الجندر يقدمونه على أنه يحمل معنى (تحرير المرأة وتحسين دورها في التنمية) ، ولا يزال الغموض حول ترجمة هذا المصطلح إلى اللغة العربية رغم أن البعض يجعله مرادفاً لكلمة Sex بمعنى الجنس وهذا الغموض حول تعريب هذا المصطلح ، كان واضحاً في وثائق مؤتمرات الأمم المتحدة التابعة لها بل إن النسخة الإنجليزية لمؤتمر بكين الدولي المشهور ، ذكرت المصطلح ٢٥٤ مرةً دون أن تعرّبه !! وتحت ضغط الدول المحافظة تم تشكيل فرق عمل لتعريفه ، وخرجت لجنة التعريف بعدم تعريف المصطلح!!

مقدمة

• هل هناك داعي لوجود وثيقة عالمية لمكافحة العنف ضد المرأة أم لا ؟

– العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية .

– العنف في المجتمع المصري زاد بشكل خطير في الفترة السابقة سواء كان عنفاً أسرياً أو عنفاً مجتمعياً .

• الأمم المتحدة منظمة عالمية تجمع دول العالم الفقير منها والغني ، على اختلاف ثقافاتها وتهدف للحد من النزاعات وخلق بيئة للحوار :

– الأمم المتحدة ليست قوىً استعمارية ، أو الدول الغربية التي تسعى لفرض وجهة نظرها على العالم .

– أن الموضوعات ذات الطبيعة الاجتماعية ، والتي تتمثل في اختلال منظومة التعليم وانتشار الفقر واختلال القيم الاجتماعية ، تعني بالأساس الدول الفقيرة والنامية وتؤثر سلباً أكثر على المرأة ، لذلك تصوير الوضع على أن الدول الغربية تسعى لفرض أجندة على الدول الإسلامية أمرٌ غير منطقي خاصةً وأن الدولة العظمى الوحيدة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) لم تقم حتى الآن بالتصديق على اتفاقية السيداو ،ففرض أجندة معينة على الدول الإسلامية أمرٌ لا يعنيها .

– لأن الأمم المتحدة كيانٌ عالميٌ يجمع جميع دول العالم على اختلاف ثقافاتها وعاداتها وتقاليدها ، لذلك فمن الطبيعي جداً أن تتباين الآراء بين الدول ، وأن تظهر أفكاراً متطرفةً في كل اتجاه ، وهذا هو الهدف من الحوار.

– التخلص من الأفكار المتطرفة من جميع الجهات ، والوصول إلى نقطة التقاء واتفاق بين الدول ، وإلا فلننسحب من الأمم المتحدة لأنها تضم دولاً ذات أفكار لا تتوافق معنا . فهل هذا يبدو منطقياً ؟ بل أن الأمم المتحدة تضم دولاً نعتبرها معادية .

– جميع الدول العربية والإسلامية أعضاء في الأمم المتحدة ولجانها ، بل أن فلسطين تسعى حالياً لنيل العضوية كدولة مستقلة في المنظمة الدولية .

• الوثيقة التى صدرت :

–العبرة ليست في الأفكار المتطرفة التي طُرحت من بعض الدول ، خلال مرحلة المفاوضات ، ولكن بما خلصت إليه الوثيقة من أفكار كانت محل اتفاق جميع الدول بما فيها **كل الدول الإسلامية التي صدّقت على الوثيقة بالإجماع .**

• العنف ضد المرأة والجنّدر ومفهوم الجندرية :

– (الجندر) Gender كلمة إنجليزية ، تنحدر من أصل لاتيني وتعني في الإطار اللغويGenus أي (الجنس من حيث الذكورة والأنوثة) وإذا استعرنا ما ذكرته "آن أوكلي" التي أدخلت المصطلح إلى علم الاجتماع سنجد أنها توضح أن كلمة Sex أي الجنس ، تشير إلى التقسيم البيولوجي بين الذكر والأنثى ، بينما يشير النوع Gender إلى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة (اجتماعياً إلى الذكورة والأنوثة) ، ولديها كتاب عن هذا عنوانه (الجنس والنوع والمجتمع عام ١٩٧٢م) ، ومن هذا نجد أن مفهوم (النوع) يلفت الانتباه إلى الجوانب ذات (الأساس الاجتماعي) للفروق بين الرجال والنساء ، ولقد اتسع منذ ذلك الوقت ، استخدام هذا المصطلح ليشير ليس فقط إلى الهوية الفردية وإلى الشخصية ، ولكن يشير إلى المستوى الرمزي أيضاً أي إلى الصور النمطية الثقافية للرجولة والأنوثة ، ويشير كذلك إلى المستوى البنائي أي إلى تقسيم العمل على أساس النوع في المؤسسات والتنظيمات . ورغم استخدامه بكثرة في الآونة الأخيرة ، إلا أنه ظل بصفته (مفهوماً) غامضاً إذ يتم تعريبه وترجمته إلى اللغة العربية إلى مصطلحات عدة منها

• تعرض الدول الإسلامية للضغوط وربطها بالمساعدات ، وأن الآليات الوطنية هي ذراع الأمم المتحدة في دول العالم الثالث :

– وهذا قولٌ غيرُ صحيح لأن الآليات الوطنية هي آلية حكومية وطنية تعمل دائماً على تحسين صورة بلدها ، عكس تقارير الظل (وهو التقرير الذي تصدره الجمعيات الأهلية والائتلافات المحلية) والتي تركز أساساً على السلبيات الموجودة بالمجتمع ، وذلك لجمع المنح والتبرعات من الدول التي لها مصالح ، وتقوم تلك الجمعيات والائتلافات بصرف تلك المنح دون رقابة أو تصريح من الدولة ، واستخدامها في مشاريع مكرّرة وغير متكاملة.

• الوثيقة صورة مكررة من اتفاقية السيداو في شكل وثيقة :

– كل عام يتم اختيار موضوع يخص المرأة ، وتعمل الأمم المتحدة على نشر الوعي فيه والتركيز عليه ، وموضوع هذا العام كان "العنف ضد المرأة" ، ومن الموضوعات التي تم اختيارها في الأعوام السابقة:

١. تمكين المرأة الريفية ودور ذلك في مكافحة الفقر والجوع .

٢. مشاركة المرأة والفتاة في التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا وتشجيعها للحصول على فرصٍ متساوية في العمل .

– أي أن الإدعاء بأنها تكرار للسيداو هو افتراءٌ وغيرُ واقعي .

• لماذا الإصرار على تصوير الدين الإسلامي ، على أنه ضد المرأة بشكلٍ عام ومع استخدام العنف ضدها ؟

– نحن نرى أن الإسلام أول من أعطى حقوقاً للمرأة ، وهو أول من تصدى لاستخدام العنف ضدها .

– دورنا أن نوضح أن الخصوصية الإسلامية في بعض الأمور ، مثل الإرث والزواج والطلاق والقوامة وخلافه ، ليست تمييزاً ضد المرأة بل هي مرتبطة بالتكليفات .

– بعض الأفكار التي يتبناها بعض من يدّعون الدفاع عن الشريعة الإسلامية هي من قبيل العادات والتقاليد البالية ، وليست من صحيح الدين في شيء.

– أن ما يقلق نظام الإسلام السياسي اليوم والسبب الرئيسي في الهجوم ، وهو مكافحة أشكال العنف الذي يمارس ضد النساء والفتيات ، مثل زواج القاصرات والختان (والذي يعتبر من العادات الفرعونية الموروثة ، حيث أنه لا يمارس في الدول الإسلامية الأخرى مثل السعودية أو تركيا) والتحرش والاغتصاب وغيرها من أشكال العنف ، التي لا يزالون يرون أن المرأة في هذه القضايا إما مذنبة أو يأتون لنا بمخرج يدّعون شرعيته ، لإثبات وجوب ممارسته على المرأة ، ولا يزال النضال مستمراً .

الرد على الحقائق المغلوطة الواردة ضد الوثيقة

• رفض الأزهر للوثيقة وإعداده وثيقةً بديلةً :

– لم يصدر حتى اليوم أي رد رسمي من الأزهر بشأن الوثيقة ... حيث أن الوثيقة لا تتعلق بقضايا الأحوال الشخصية ، وإنما تختص فقط بقضية العنف.

– وثيقة الأزهر ليست بديلاً عن وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بالعنف ضد المرأة ، بل هي مبادرة مشتركة بين الأزهر الشريف والمجلس القومي للمرأة تسبق وثيقة الأمم المتحدة بعدة شهور ، والسبب في عدم صدورها حتى الآن يعود لمحاولة بعض التيارات تجريد الوثيقة من محتواها الراقي ، لتمرير بعض الأفكار الخاصة بهم .

• مخالفة الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد :

– الإشارة إلى بعض الأفكار مثل حقوق الشواذ والإجهاض ، والصحة الجنسية والإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة ، على المراهقين وتدريبهم على استخدامها .

– لم ترد أيٍ من هذه الأفكار في الوثيقة النهائية ، وأشارت إليها بعض الدول فلا يمكن لوفد مصر والدول الإسلامية ، الموافقة على أي أفكار تخالف الشريعة الإسلامية .

– وافقت مصر وجميع الدول الإسلامية على الوثيقة في جلسة اعتمادها ، إلا أن مصر تحفظت على أن يتم تنفيذ المقترحات والبرامج والسياسات الواردة بالوثيقة طبقاً للقوانين والتشريعات الوطنية ، ولم يتناول هذا التحفظ العادات والتقاليد ، لأن هناك فارقاً بين القوانين والتشريعات المصرية ، سواء الخاصة بالمرأة أو غيرها ، والتي تؤخذ في الاعتبار قبل إصدارها من البرلمان مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها وأصولها ، كما يتم عرضها على الأزهر الشريف ومفتي الجمهورية ووزارة العدل ومجلس الدولة قبل إقرارها، وبالتالي فهي تراعي الدين والشريعة والثقافة ، الأمر المعمول به منذ ثلاثينيات القرن العشرين .

– أصدرت ٥٧ دولةً إسلاميةً ، تمثلها منظمة التعاون الإسلامي ويرأسها الدكتور / أكمل إحسان أوغلو ، بياناً يوم ١١ مارس ٢٠١٣ أشادت فيه بأعمال اللجنة وبمضمون الوثيقة ، وأكدت التزامها بالتصدي للممارسات والعادات والتقاليد ، كزواج الأطفال والختان التي تُمارس باسم الدين ، وأنه لا يجب خلط هذه العادات بالدين الإسلامي الذي كرّم المرأة ، وقد وافقت جميع الدول على الوثيقة في صورتها النهائية ومنها ٥٧ دولةً إسلاميةً من بينها السعودية وكافة الدول العربية .